# توظيف المنهج الوثائقي في دراسة التاريخ العثماني
## مقاربة تطبيقية من خلال وثائق محلية
## The Use of the Documentary Method in the Study of Ottoman History: An Applied Approach Through Local Documents

**د./ محمدي رزيقة[1]**
**جامعة يحيى فارس المدية**
البريد الالكتروني: mohammedi.razika@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/20م. تاريخ القبول:2026/07/27م. تاريخ النشر:2026/07/31م.

**الملخّص:**
تلقي دراستنا هذه أضواءً على أهم مصدر تاريخي ألا وهو الأرشيف، باعتباره المادة الأولية التي لا بد على الباحث في مجال التاريخ العودة إليه واستغلاله للوصول الى مقاربات تاريخية في مختلف المجالات، وللإشارة فإن هذا الأخير يسد العديد من الثغرات ويجيب على الكثير من التساؤلات التي سكتت عنها الكتب الإخبارية. إذن من هنا تظهر أهمية هذا المصدر.
والجدير بالذكر أن استخدام هذا الرصيد لا يكون بطريقة عشوائية بل يستند إلى منهج علمي ألا وهو المنهج الوثائقي.
لهذا نسعى من خلال هذه الورقة البحثية تبيان أهمية هذا المنهج في دراسة وتحليل الوثيقة الارشيفية، وأهمية هذه الأخيرة في كتابة التاريخ المحلي خلال الفترة العثمانية.
**الكلمات المفتاحية:** المنهج الوثائقي؛ الرصيد الارشيفي؛ الوثائق المحلية؛ الفترة العثمانية.

**Abstract:**
This study sheds light on one of the most important historical sources—the archive—as it represents the primary material that historians must refer to and exploit in order to reach historical insights across various fields. It should be noted that archival sources fill many gaps and provide answers to numerous questions that narrative and historical chronicles have left unanswered. Hence, the significance of this source becomes evident.
It is worth noting that the use of these archival holdings is not carried out in a random manner; rather, it is based on a scientific approach, namely the documentary (archival) method.

[1]- المرسل.

Therefore, through this research paper, we seek to demonstrate the importance of this method in the study and analysis of archival documents, as well as the significance of these documents in writing local history during the Ottoman period.

**Keywords:** Documentary Method**;** Archival Holdings**;** Local Documents**;** Ottoman period.

**مقدّمة:**

إن دارس التاريخ سواءً أكان أستاذا باحثا أو طالبا لا بد عليه من الارتكاز على بيبليوغرافيا تخدم موضوعه سواء من قريب أو بعيد (مصادر ومراجع ومخطوطات وحوليات وكشافات ودراسات جامعية ومعاجم وقواميس...) بمختلف اللغات. لكن في بعض الدراسات والبحوث نجد تغييبا للمصدر الأساسي والرئيسي الذي لا يجب للباحث في التاريخ أن يغفل عنه ويتجاوزه ويمر عليه مرور الكرام، ألا وهو "الأرشيف" هذا الرصيد المعرفي الهائل الذي يحمل في طياته المادة الخام التي تنتظر من الباحثين استنطاقها ونفض الغبار عنها.

إذن أصبح لزاما على الباحثين تجديد معارفهم وإعادة كتابة التاريخ المحلي انطلاقا من الوثائق المحلية، لأن البحث التاريخي يبقى ناقصا في ظل غياب الرصيد المحلي ولو توفرت مختلف المصادر والمراجع. لذلك يؤكد الكثير من المؤرخين وعلى رأسهم "أسد رستم" على النظرية القائلة بأن التاريخ بالأصول "فإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها".

غير أن استثمار هذا الرصيد يظل رهينًا بمنهجية نقدية دقيقة، ومن ثم تبرز أهمية الوقوف على آليات توظيف المنهج الوثائقي في تحليل هذه المصادر والكشف عن قيمتها المعرفية من خلال نماذج تطبيقية من الأرشيف المحلي.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتساءل إلى أي مدى يسهم المنهج الوثائقي في استنطاق الوثائق المحلية وإعادة بناء جوانب من التاريخ خلال العهد العثماني؟

لهذا نسعى من خلال هذه الورقة البحثية تبيان التقنيات والمنهجية التي يجب اتباعها في دراسة وتحليل الوثيقة الارشيفية، وأهمية هذه الأخيرة في كتابة التاريخ المحلي خلال الفترة العثمانية.

## I. مفهوم المنهج الوثائقي:

يعتبر المنهج الوثائقي من أهم المناهج المستخدمة في البحث التاريخي، ويقوم أساسًا على جمع الوثائق وتحليلها ونقدها من أجل استخراج المعلومات والحقائق التاريخية.

وبالتالي فهو منهج بحث يعتمد على الوثائق المكتوبة أو المصورة أو المسجلة بوصفها مصدرًا أساسيًا للمعلومات، بهدف دراسة الظواهر والأحداث التاريخية وتحليلها وتفسيرها. ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج ارتباطًا بالدراسات التاريخية، لأنه يتيح للباحث التعامل المباشر مع الشواهد الأصلية المعاصرة للأحداث.

## II. أهمية الأرشيف في الدراسات التاريخية العثمانية:

أصبح من الضروري على الباحثين تجديد معارفهم وإعادة كتابة التاريخ المحلي انطلاقا من الوثائق المحلية، لأن البحث التاريخي يبقى ناقصا في ظل غياب الرصيد المحلي ولو توفرت مختلف المخطوطات والمصادر والمراجع. لذلك يؤكد الكثير من المؤرخين وعلى رأسهم "أسد رستم" على النظرية القائلة بأن التاريخ بالأصول "فإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها"[2].

وبالإضافة إلى هذه القاعدة التاريخية فإن مؤرخي المدرسة الجزائرية وفي مقدمتهم "مولاي بلحميسي "و"ناصر الدين سعيدوني" ثم فيما بعد "عائشة غطاس" و"خليفة حماش" يدعون ويلحون في كتاباتهم الأكاديمية إلى ضرورة كتابة التاريخ المحلي أو حتى المغاربي انطلاقا من الوثائق الأرشيفية، وتجاوز المصادر التقليدية الأجنبية وحتى المحلية في البحث[3].

فمعظم الدراسات والكتب الخاصة بتاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية حسب المؤرخ "ناصر الدين سعيدوني" لا تخلوا من المعلومات والانطباعات التي أوردها الرحالة والتجار ورجال الدين والقناصل ومبعوثوا الدول الاوربية ابتداء من دييقو دو هايدو "D. Haedo" وانتهاء بوليام شالر "W. Challer" مرورا بالكثير منهم على سبيل المثال لا الحصر نذكر الاب دان "P. Dan" وشاو "Shaw" وبايسونال "Peysonnel" وفونتير دو برادي "V. D. Paradis" وغيرهم[4].

وفي الحقيقة حتى لا يفهمنا القارئ فهما خاطئا فإن المقصود مما ذكرناه سابقا ليس التخلي على تلك المصادر وعدم استغلال المادة الخبرية الموجودة فيها، وإنما المقصود هو أن تلك الدراسات لا تأتي بالجديد، وهي تحمل معلومات سطحية وأحكام مسبقة كما هو معلوم لدى المتخصص في التاريخ العثماني، لأن الاتيان بالإشكاليات الجديدة لا يكون إلا من خلال الوثائق الارشيفية التي يمكن أن نبني منها إشكاليات ودراسات جديدة، وهي وحدها القادرة على سد الفجوات ومدنا بالمعلومات الكافية عن مختلف الجوانب والوصول إلى مقاربات خاصة منها ما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وللإشارة هنا فإن تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية يشبه فترة ما قبل التاريخ حسب تعبير "جاك بيرك" "J. Berque"[5]، وبالتالي أصبحت الفترة العثمانية أشبه بالحلقة المجهولة في التاريخ المغاربي ككل، والمعلومات المتوفرة مستمدة من انطباعات الرحالة الأوربيين ومن تقارير قناصل الدول الأجنبية ببلدان المغرب[6]. ولسد هذه الفجوة لا بد من اللجوء إلى الأصول المتمثلة في الوثائق الارشيفية بما فيها الرصيد

---

[2]- رستم، أسد، 2015م، ص. 53.

[3]- سعيدوني، ناصر الدين، 1988م، ص. 110.

[4]- نفسه، ص. 111.

[5]- سعيدوني، ناصر الدين، 2009م، ص. 30.

[6]- حلاق، حسان، بدون تاريخ النشر، ص. 245.

الموجود بالمكتبة الوطنية الجزائرية بقسم المخطوطات، وهي المصدر الأول لكتابة التاريخ المغاربي عامة والجزائري خاصة.

**III. خطوات تطبيق المنهج الوثائقي:**

يقوم المنهج الوثائقي على مجموعة من الخطوات المنهجية المتكاملة التي تهدف إلى استغلال الوثيقة التاريخية استغلالاً علمياً دقيقاً للوصول إلى معرفة تاريخية موثوقة. وتبدأ هذه العملية بـ:

**1.** تحديد موضوع البحث وصياغة الإشكالية المراد معالجتها، ثم حصر الوثائق ذات الصلة بالموضوع.

**2.** مرحلة التحليل الخارجي للوثيقة (النقد الظاهري)، التي تعد خطوة أساسية للتحقق من أصالة الوثيقة وسلامتها المادية. ويقوم النقد الظاهري على:

**أ. إثبات صحة الأصل التاريخي:** ويكون من خلال التحري وكشف مدى صحة الوثيقة عن طريق:

فحص الورق المستخدم هل كان فعلا مستخدما في تلك الفترة، نوع الحبر هل كان من النوع الشائع آنذاك، وكذا أسلوب الكتابة واللغة (الأسلوب، المصطلحات المستعملة زمن كتابة الوثيقة)[7]، مع العلم أنه طرأ تطور كبير على وسائل الكشف على الوثائق من خلال التقدم العلمي الرهيب. حيث هناك تقنيات حديثة في الفحص الدقيق للورق التي تمكننا من معرفة عمرها، وكذلك استعمال الأشعة الحمراء والبنفسجية للكشف عن الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المحرفة[8].

وهذا ما يجعل مهمة الباحث في اثبات أصل الوثيقة تتصل باختصاص علم الوثائق وعلوم اللغة وغيرها من المعارف المساعدة على تحليل الوثيقة[9]. كذلك يجب أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بتلك اللغة والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة أو النص ولا سيما أخطاء النساخ[10].

**ب. إثبات أصل صاحب الوثيقة (نقد المصدر):**

بعد أن ينتهي الباحث من تثبيت النص، ينتقل الى مرحلة أخرى من مراحل النقد الخارجي وهي معرفة مؤلف الوثيقة، من هو؟ هل هو ذلك الذي يدعي أن الوثيقة من تأليفه؟ أم هو شخص آخر، ويصاحب هذا التساؤل تساؤلات أخرى عن زمن ومكان المؤلف، وبالتالي ما هو تاريخ الوثيقة؟ لأن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافا كبيرا من حيث نسبتها الى كاتبها الأصلي أو إلى ذكر اسمه كواضع لها. فهناك بعض الوثائق أو الأصول يذكر عليها أن فلان هو الذي ألفها، لكن لا يجب الثقة دائما بصاحب الوثيقة على أنه هو وبدون شك، لان كثيرا من الأصول زُيفت لاعتبارات كثيرة[11]، ونُسبت لسبب او لآخر إلى مؤلف

---

[7]- حمزة، ميمونة ميرغني، 2011م، ص. 118.

[8]- الصباغ، ليلى، 1998م-1999م، ص. 124.

[9]- سعيدوني، ناصر الدين، 2000م، ص. 41.

[10]- ذنون طه، عبد الواحد، 2004م، ص. 138.

[11]- نفسه، ص. 139.

غير مؤلفها الأصلي، وأخرى لا تذكر أصلا اسم مؤلفها وعصرها ومكان تدوينها. مما يتطلب التقصي والبحث لمعرفة المؤلف وتاريخ تدوينها (يتم التعرف عن ذلك من خلال زمن وبيئة المؤلف، نوع الورق والخط لمعرفة زمن الوثيقة)[12].

بعد الانتهاء من عملية النقد الظاهري، يتجه الباحث إلى الخطوة الموالية، وهي:

**3. النقد الداخلي أو الباطني:** الذي يركز على بيان ما قصده مؤلف الوثيقة من كلامه، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أو ناقلا عن غيره، والنقد الباطني للأصول ينقسم إلى نوعين:

**أ. النقد الباطني الإيجابي (نقد التفسير):**

هو تفسير ظاهر النص ثم إدراك المعنى الحقيقي له وغرض المؤلف مما كتبه، وهذا الأمر يقتضي من الباحث الالمام بلغة الكاتب وأسلوبه، والالمام بالمصطلحات اللغوية والتاريخية المستخدمة في ذلك العصر، تفسير الكلمة أو الجملة في السياق العام للنص التاريخي، والأخذ بعين الاعتبار تطور المصطلحات والاستعمالات اللغوية من عصر لآخر ومن مؤلف لآخر[13]. لأن اللغة تتغير بتغير الأزمنة والامكنة لذلك يمكننا القول أن علم اللغة "الفيلولوجيا" يعد من مقدمة العلوم المساعدة للتاريخ[14].

وللإشارة فانه يجب تفسير كل كلمة وجملة بحسب معناها في الفقرة أي بحسب السياق "context" لا مفردة فيجب قراءة النص كله أولا لا التقاط اقتباسات مفردة منه، أو انتزاع جمل من فقرة لا يعرف ما المعنى الخاص بها. كذلك من الخطأ اقتباس نص لمؤلف قديم وادخاله ضمن نص حديث في محاولة لتفسير عبارة المؤلف القديم على نحو يتفق وأقوال الوقت الحاضر بل يجب أن يفسر النص دائما وفقا للموضع الذي وُجد فيه[15].

والحقيقة لا توجد قاعدة معينة يمكن التوصل من خلالها إلى المعنى الحقيقي الذي أراده المؤلف، فلكل نص ظروفه الخاصة التي دفعت بالمؤلف إلى اللجوء للمعنى الملتوي تحت المعنى الحرفي أي "صعوبة فهم المعنى"، وفي هذا السياق يقول شارل لانجلوا: "أن نكتفي بصياغة مبدأ كلي وهو حين يكون المعنى الحرفي غير معقول أو مضطربا أو غامضا أو منافيا لأفكار المؤلف، أو للوقائع التي عرفها فينبغي أن نفترض وجود معنى ملتو"[16].

---

[12]- سعيدوني، ناصر الدين، 2000م، ص. 43.

[13]- عبد العزيز، سامح سعيد، 2017م، ص. 466.

[14]- ذنون طه، عبد الواحد، 2004م، ص. 144.

[15]- نفسه، ص. 145.

[16]- ذنون طه، عبد الواحد، 2004م، ص ص. 145، 146.

وللإشارة فإنه في الغالب لا توجد مثل هذه الصعوبات في الوثائق الرسمية وفي كتب التاريخ العامة ولكنها تكثر في الكتب الدينية أو في بعض الكتابات الأدبية أو الرسائل الخاصة، وخاصة إذا ما كانت للمؤلف أهداف أخرى تجعله يفضل عدم الوضوح[17].

كما ذكرت "ليلى الصباغ" أن هناك طريقة ومنهجية سليمة تساعد الباحث على معرفة معنى النص ومفرداته، وذلك من خلال وضع أو إعداد بطاقة خاصة لشرح المصطلحات وأسماء الأعلام والأماكن (كل كلمة ببطاقتها على حدى)، وذلك برجوعه إلى المصادر والمراجع التي يمكنه أن تفيده في ذلك[18].

**ب. النقد الباطني السلبي (أمانة المؤلف ودقة المعلومات):**

يهدف النقد الباطني السلبي إلى التأكد من صدق المعلومات التي قدمها المؤلف ومدى دقتها[19]. لأن الباحث في التاريخ عليه أن يشك في كل الوثائق التي قام بجمعها وأن يفترض عن الأمانة في كل راو روى أي حادث وعليه بعد ذلك أن يتحقق من أمانته لأن نقطة البداية في كل علم هي الشك المنهجي، فكل ما لم يثبت صحته بعد يجب أن يبقى في دائرة الشك ولا يجوز للباحث البث في المعلومات التي تشير إليها الوثائق دون أن تتوفر لديه الأسباب والأدلة الكافية التي تثبت صحتها ويجب على الباحث هنا أن يتبع قاعدتين[20] هما:

**القاعدة الأولى:**

أن الحقيقة العلمية لا يمكن تأكيدها وتثبتها عن طريق شهود العيان فقط، فلا يجوز الوثوق في رواية لمجرد ان صاحبها شاهد عيان، بل يجب ان تتوفر لدى الباحث الأدلة التي تثبت صحة تلك الرواية، لان الشاهد العيان قد يخطئ.

**القاعدة الثانية:**

لا يجوز نقد الوثيقة كوحدة عامة بل ينبغي تحليلها الى عناصر لاستخلاص كل الاقوال المستقلة التي تتألف منها وفحص كل منها على حدة، لان الجملة الواحدة قد تحتوي على عدة اقوال مرتبطة قد يكون بعضها صحيحا والآخر غير صحيح (إما خطأ متعمد أو غير متعمد).

وقد وضع بعض المؤرخين جملة من الأسئلة التي يمكن للباحث ان يحاول وضع إجابات عليها كي يتمكن من التأكد من وقائع الأصل.

المجموعة الأولى من الأسئلة[21] تشمل:

---

[17]- ذنون طه، عبد الواحد، 2004م، ص. 146.

[18]- الصباغ، ليلى، 1998م-1999م، ص. 222.

[19]- عبد العزيز، سامح سعيد، 2017م، ص. 467.

[20]- ذنون طه، عبد الواحد، 2004م، ص ص. 147، 148.

[21]- حمزة، ميمونة ميرغني، 2011م، ص ص. 140-144. يراجع أيضا: رستم، أسد، 2015م، ص ص. 131-134.

- هل أراد المؤلف تحقيق مصلحة شخصية وسعى لخداع القارئ لإيهامه بالتصديق ليحمله على قبول أو رفض استنتاج محدد له، وهذا يعني أن المؤلف تعمد الكذب؟
- هل وجد المؤلف في ظروف أرغمته على الكذب؟
- هل ارتبط المؤلف بطائفة او فئة عرقية او مذهبية دينية أو فكرية واراد أن يناصرها؟
- هل كان للمؤلف دافعا لإرضاء جمهور يخاطبه بسبب وجود عقائد معينة تحظر عليه مخالفة معتقدات هذا الجمهور حتى وأن كان لا يؤمن بها شخصيا؟

قد يجنح المؤلف الى الأسلوب الادبي في الكتابة مما يجعله يبتعد عن الحقيقة حيث يتلاعب بالألفاظ وينسب لأشخاص اعمال مجيدة ويستخدم عبارات جذابة، فكلما اكتشف الباحث هذا النمط في الكتابة في الأصول عليه ان يزداد ريبة وشك ويجب التعامل مع الأصل بدقة وحذر.

أما المجموعة الثانية من الأسئلة فتأتي من أجل الوصول إلى دقة المعلومات الواردة في الأصل التاريخي، وتتمثل أسئلة المجموعة الثانية[22] في:

- هل كان المؤلف يتمتع بحواس وعقل سليم؟
- هل كان يتمتع بمشاهدة علمية صحيحة وفي مكان يناسب الملاحظة الصحيحة؟
- قد يورد المؤلف احداثا كان من الممكن ملاحظتها بنفسه ولكنه لم يفعل ذلك بسبب الإهمال او لظرف قهري يورد ما سمع بها او تخيلها وهي غير صحيحة سواء جزئيا أو كليا؟
- قد يورد الكاتب أحداثا من خلال استنتاجاته وتحليله لأنه لم يشاهد الحادثة بسبب صعوبة الوضع مثلا هنا لا بد أن نتساءل الى أي مدى كان الكاتب دقيقا في استنتاجه وماهي المادة العلمية التي بنى عليها الاستنتاج؟ ويمكننا ذلك من خلال الوصول إلى المؤلف وأسلوب كتابته.

وبعد استكمال عمليتي النقد الخارجي والداخلي، تأتي مرحلة:

**5.** تفسير المعطيات التاريخية المستخلصة من الوثائق، حيث يقوم الباحث بربط المعلومات بسياقها الزماني والمكاني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، سعياً إلى فهم الأحداث والظواهر التاريخية وتفسير أسبابها ونتائجها. كما يتم في هذه المرحلة مقارنة المعطيات المختلفة وتركيبها في إطار رؤية شاملة تسهم في بناء معرفة تاريخية أكثر دقة وموضوعية.

**6.** وتختتم عملية تطبيق المنهج الوثائقي بمرحلة توظيف النتائج في كتابة الدراسة التاريخية وصياغة الاستنتاجات النهائية، اعتماداً على ما وفرته الوثائق من معطيات وشواهد، مع الحرص على توثيقها والإحالة إليها وفق الأصول العلمية المتعارف عليها في البحث التاريخي.

[22]- رستم، أسد، 2015م، ص ص. 135-137. يراجع أيضا: ذنون طه، عبد الواحد، 2004م، ص ص. 151-153.

## IV. مقاربة تطبيقية من خلال وثائق محلية:

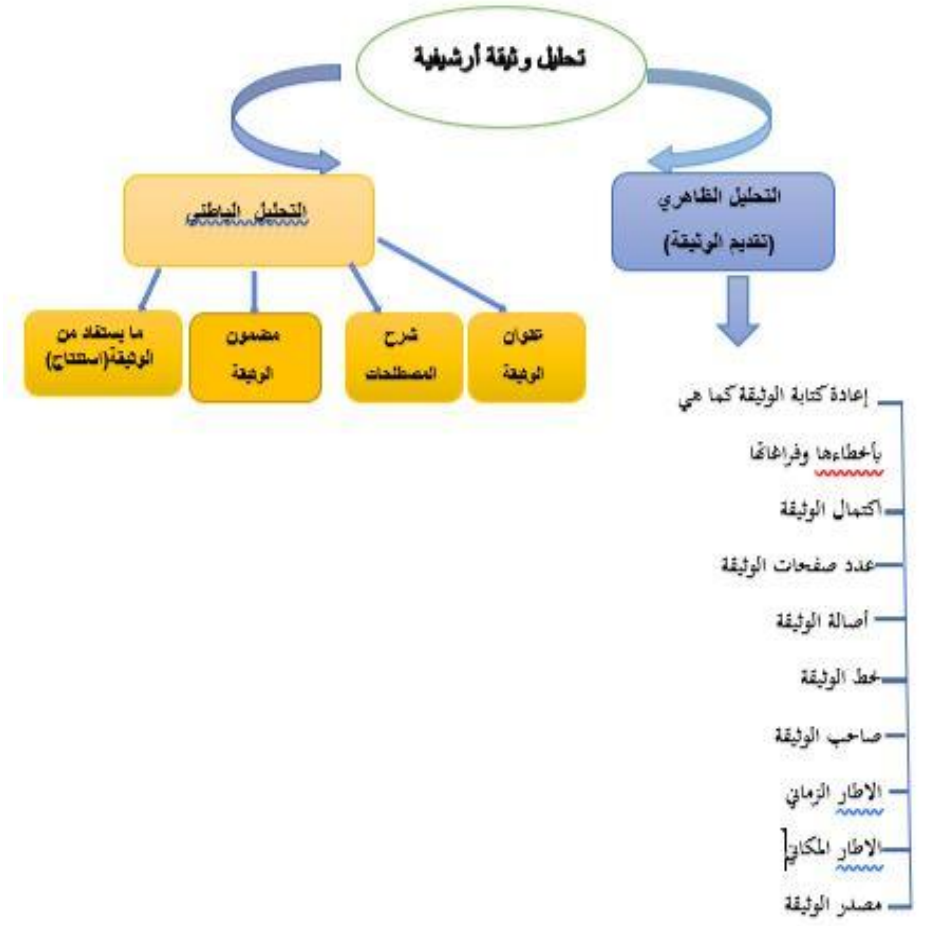
### 1. تقديم الوثائق محل الدراسة:

تتركز دراستنا أساسا على الوثائق المحلية المتواجدة بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية الحامة، وبالضبط الملف الثاني من المجموعة 3205، وهي وثائق قضائية تتناول عقود التحبيس والميراث والتركات، وكذا عقود البيع والشراء... تغطي الفترة الزمنية ما بين (1082هـ-1243هـ/1671م-1827م)، وهي مرقمة من 1 إلى 55، لكن عددها 48 وثيقة، أما بقية الوثائق فهي مفقودة. كما أنها غير أصلية وإنما منسوخة عن أصول مفقودة، وذكر "خليفة حماش" أن بعض تلك الأصول تم اكتشافها في وثائق المحاكم الشرعية[23].

### 2. المنهجية المتبعة في تحليل ودراسة وثيقة أرشيفية حسب المنهج الوثائقي:

لإعطاء صورة واضحة حول المنهجية الصحيحة لدراسة وتحليل وثيقة أرشيفية، انصب اختيارنا على أنموذجين من الوثائق التي يحتويها الملف محل الدراسة وهما الوثيقتين 28، 39.

ولتحليل وثيقة أرشيفية لا بد على الباحث أن يقوم بدراستها ظاهريا وباطنيا، حسب ما هو موضح أدناه:




[23]- حماش، خليفة، 2012م، ص ص. 08، 09.

**3. تقديم نماذج للتطبيق:**

**أ. الأنموذج الأول: وثيقة رقم 28** [24]

**أ.1. التحليل الظاهري (تقديم الوثيقة):**

- **اكتمال الوثيقة:** الوثيقة كاملة لا تتخللها فراغات ولا تشطيبات.
- **عدد صفحات الوثيقة:** ورقة واحدة.
- **عدد أسطر الوثيقة:** أربعة عشر (14) سطراً.
- **أصالة الوثيقة:** غير أصلية بل منسوخة عن أصل مفقود.
- **الخط المستعمل في الوثيقة:** خط مغربي واضح.
- **صاحب الوثيقة:** المتوفى السيد الحاج علي بن أحمد.
- **الإطار الزماني للوثيقة:** أول ربيع الأول 1128هـ الموافق لأواسط سبتمبر 1716م.
- **الإطار المكاني للوثيقة:** مدينة الجزائر.
- **مصدر الوثيقة:** وثيقة أرشيفية متواجدة بالمكتبة الوطنية الجزائرية –الحامة–، قسم المخطوطات، ملف 2، مجموعة 3205، وثيقة رقم 28.

**أ.2. التحليل الباطني:**

- **عنوان الوثيقة:** تقسيم أحد المتوفين الاثرياء تركته على ورثته.
- **شرح المصطلحات:**
- **الريال:** هو عملة كانت متداولة في العهد العثماني، مصنوعة من الفضة تساوي حوالي 1 دينار.
- **العين الحمراء:** يوجد هذا الحي في وجود الدار الحمراء التي أنشأها أحد الأتراك حسين، وقيل سميت هكذا لأن جدرانها كانت مطلية باللون الأحمر بدلاً من الجير الأبيض[25].
- **مضمون الوثيقة:**

**المقدمة:** [الحمد لله. .. ممن يجب الحق]

عرض مفصل للمتوفي وزوجه وأبنائه.

**المتن:** [أصبحت القسيمة. .. أربعة ريالات وثلاثون ريالاً]

ذكر ما خلفه الهالك من ميراث، وقسط كل واحد من أفراد العائلة من التركة.

**الخاتمة:** [لتاريخ أواسط محرم. .. منصور بن حمودة وقفه الله]

انتهت الوثيقة بذكر تاريخ كتابتها وذكر الشهود.

[24]– تراجع الوثيقة في جزء الملاحق.

[25]– عبد القادر، نور الدين، 1965م، ص ص. 136، 137.

**- ما يُستفاد من الوثيقة (الاستنتاج):**

من خلال قراءتنا للوثيقة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

كانت عملية تصفية التركات تحظى بأهمية بالغة، إذ تعكس لنا الواقع المادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه مختلف شرائح مجتمع مدينة الجزائر. فقد أظهرت الوثائق تفاوتًا واضحًا بين من خلّف ثروة طائلة ومن كانت تركته بسيطة، وتُبرز الوثيقة التي بين أيدينا حجم التركة التي خلّفها السيد الحاج علي بن أحمد، والتي بلغت مئة سهم. قُسِّمت بين الزوجة والأبناء كما يلي:

**الزوجة: ثلاثة عشر سهماً. خمس ذكور: لكل واحد منهم أربعة عشر سهماً. ثلاث بنات: لكل واحدة سبعة أسهم.**

ومنهُ نستنتج أن التركة كانت تقسم حسب الشريعة الإسلامية، إذ كان للزوجة والبنت حق في الإرث لقوله تعالى:

**﴿للرِّجال نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً﴾**[26].

اشتملت الوثيقة كذلك مخلفات الحاج علي **من** أملاك عقارية وهي: دار بالعين الحمراء، وحانوت متواجد بالسوق الكبير، وتوفرت أثاث بيته على قماش ونحاس ومصوغة (صياغة).

وتُتيح لنا هذه الوثيقة التعرف على طبيعة المساكن الجزائرية خلال العهد العثماني، إذ تميزت لوثيقة بدقتها في حصر ما خلّفه الميت من ممتلكات ومقتنيات.

كما تُورد الوثيقة معلوماتٍ دقيقةً أخرى، تُشير إلى أن للمتوفى ديونًا في ذمّة عدد من الأشخاص، وأن جميع ممتلكاته بيعت، فبلغ مجموع قيمتها خمسةً وسبعين ريالًا من الفضة (دراهم صغار).

وخلاصة القول، إن وثائق التركات أو الإرث تُعدّ مصدرًا مهمًّا يُبرز مكوّنات الثروة التي يخلّفها المتوفى بدقة متناهية، وتمثل في الوقت ذاته أداة بحثٍ اجتماعي وأنثروبولوجي تساعد على فهم ملامح المجتمع الجزائري في العهد العثماني، من حيث طبيعة المواد الغذائية المستهلكة، وأنواع الأثاث، والأواني، والملابس المستعملة.

كما تمدنا التركة بمعطيات في غاية الدقة عن حجم الأسرة وعن عدد الزوجات، مما يُسهم في دراسة البنية الديموغرافية[27] آنذاك. فقد خلف الحاج علي المتوفي عن زوجة واحدة خمسة ذكور وثلاث بنات.

---

[26]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 07.

[27]- غطاس، عائشة، 1997م، ص. 73.

**ب. الأنموذج الثاني: وثيقة رقم 39**[28]

**ب.1. التحليل الظاهري (تقديم الوثيقة):**

- **اكتمال الوثيقة:** الوثيقة كاملة لا تتخللها فراغات ولا تشطيبات.
- **عدد صفحات الوثيقة:** ورقة واحدة.
- **عدد أسطر الوثيقة:** أربعة عشر سطرًا.
- **أصالة الوثيقة:** الوثيقة غير أصلية بل منسوخة عن أصل مفقود
- **خط الوثيقة:** خط مغربي واضح.
- **صاحب الوثيقة:** الداي محمد عثمان باشا.
- **الإطار الزماني للوثيقة:** أواخر شعبان 1191هـ الموافق لأواخر سبتمبر 1777م.
- **الإطار المكاني:** مدينة الجزائر.
- **مصدر الوثيقة:** وثيقة أرشيفية متواجدة بالمكتبة الوطنية الجزائرية -الحامة-، قسم المخطوطات، ملف 2، مجموعة 3205، وثيقة رقم 39.

**ب.2. التحليل الباطني:**

- **عنوان الوثيقة:** محمد باشا يُوقف حوانيت لتستغل عوائدها في خدمة البئر الموجود قرب رأس التافورة.
- **شرح المصطلحات:**
- **المعظَّم:** من العظم بمعنى الكبرياء، وورد هذا اللقب، وكان خاصًا بالسلطانين والولاة[29].
- **المهام:** أي المنصب، وهذا اللقب كان يرد ضمن أنصاب نائب العسكر، وأصحاب السيوف.
- **محمد باشا:** هو محمد عثمان باشا (1766م-1791م)، ونظرًا لكونه كان عالمًا بالقراءة والكتابة، تمكن أثناء قدومه إلى الجزائر من الانضمام الة هيئة الخوجات، ثم ارتقى إلى منصب خوجة النوبانجية الذين يحرصون قصر الداي ليلا ونهارا، قام علي باشا ترقيته إلى رتبة خزناجي[30].
- **سوق الخرّاطين:** هو سوق يبدأ من نهج السوق الكبير نحو قمة القصبة، تعترضه عدة أزقة يطول ذكرها، منها عدة أنهج يطول ذكرها منها نهج الباب الجديد[31].
- **رأس التافورة:** وهو المكان الذي بُني به البرج الذي بناه مصطفى باشا. هذا المكان حاليًا هو قرب مركز البريد العام في قلب العاصمة[32].

---

[28]- تراجع الوثيقة في جزء الملاحق.

[29]- بركات، مصطفى، 2005م، ص. 58.

[30]- المدني، أحمد توفيق، 1986م، ص. 162.

[31]- عبد القادر علي، حليمي، 1972م، ص. 33.

[32]- الزهار، أحمد شريف، 1980م، ص. 80.

– **الريال:** وهو عملة فضية استعملت خلال العهد العثماني وتساوي حوالي 1 دينار[33].

– **مسجد لخضر باشا:** لم نتوفر على موقعه بالتدقيق، لكن ما نعرفه أنه بُني من طرف الحاكم الباشا لخضر الذي حكم في الفترة الممتدة بين (1620م-1623م)، وفي عهده قامت فرنسا بإعادة مركزها التجاري في القالة[34].

– **مضمون الوثيقة:**

**المقدمة:** [الحمد لله. .. عثمان المذكور]

بعد الحمد لله، ديباجة مفعمة بالتمجيد للداي محمد باشا.

**المتن:**

[مشهودا. .. الاستقرار التام]

أخبار حول ملكية حانوت للداي محمد باشا.

[كذلك أشهد. .. مصاب مذكور]

الداي محمد باشا يجعل كراء الحانوت لصالح مصاريف البئر المتواجد بالقرب من رأس تافورة.

[وذلك كله. .. مصالح البير المسطور ]

محمد باشا يصرف باقي كراء الحانوت في اجرة ساقي البئر وفيما يحتاجه البئر من مصاريف.

[نصر بذلك... بالحالة الجائزة شرعا]

الدعاء للداي محمد عثمان باشا بما قدمه من فعل خير.

**الخاتمة:** [وعرفه بتاريخ... وقفه الله بمنه]

ذكر تاريخ كتابة الوثيقة وذكر أسماء الشاهدان.

– **ما يُستفاد من الوثيقة ا(لاستنتاج):**

من خلال دراستنا للوثيقة نستنتج ما يلي:

إن تخصيص أوقاف لصالح مصادر المياه بما فيها العيون، مثل تلك المذكورة في الوثيقة التي بين أيدينا، حيث خصص الداي محمد عثمان باشا ريعا من الأوقاف لصالح البئر المتواجدة بمدينة الجزائر وبالضبط بالقرب من رأس التافورة دليل على أن الحكام في العهد العثماني كانت لهم عناية خاصة بمسألة توفير المياه في مدينة الجزائر وفحوصها، لينتفع منها الساكنة.

ربما دعت الحاجة إلى الاهتمام البالغ بالمياه للاحتفاظ بكميات كافية منها لاستخدامها في أوقات الحصار والزلازل[35] أو الظروف الطبيعية القاهرة التي كانت تتعرض لها مدينة الجزائر أو الجزائر كلها.

---

[33]– عبد القادر علي، حليمي، 1972م، ص. 341.

[34]– المدني، أحمد توفيق، 1986م، ص. 161.

[35]– سعد الله، أبو القاسم، 1998م، ص. 415.

وللإشارة فان الداي محمد عثمان باشا حكم في أواخر الفترة العثمانية، وهي من الفترات الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة (أوضاع متدهورة على جميع الأصعدة بما فيها الصحية والاجتماعية) وكانت تزداد سوءا مع مرور الوقت.

والجدير بالذكر أن أزمات الجفاف كانت تتزامن وأزمات المجاعات والاوبئة[36]، فكان لزاما على الحكام أن يولوا أهمية كبيرة لهذا العنصر الحيوي. "أينما وجد الماء وجدت الحياة".

على ذكر اهتمام الداي محمد عثمان باشا بأوقاف العيون، فقد أتى بماء الحامة من مدينة الجزائر وبنى لها ساقية –قناة– وأمر بتوزيعه على الآبار، والمساجد، والزوايا، والابراج والثكنات، والباقي منه يوزع على عيون مدينة الجزائر ليملأ الناس إلى بيوتهم[37]. كما خصص أوقافا لخدمة مجرى الماء إن تعطل[38].

كما كانت تحظى العيون باهتمام ورعاية كبيرين، اذ أحدث الحكام جهازا إداريا لمراقبتها وصيانتها، يشرف عليه "خوجة العيون" حتى لا يكون فيه تبذير للمياه ولصيانتها إذا دعت الضرورة[39].

## الخاتمة:

لقد أفضت دراستنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر أهمها:

إن الوثائق الأرشيفية بصفة عامة تعد المادة الخام التي تمكن المؤرخ والباحث بصفة عامة من إماطة اللثام على الكثير من الجزئيات والتفاصيل التاريخية التي لا يمكننا الحصول عليها في أي نوع من المصادر الأخرى.

إن القراءة المنهجية والعميقة للوثائق الارشيفية تمكن الباحث من الوصول إلى معلومات ومعطيات في غاية الأهمية في شتى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعرف على حياة المجتمع وفعالياته.

وتكمن أهمية المنهج الوثائقي في كونه يتيح الوصول إلى معلومات مباشرة ومعاصرة للأحداث المدروسة، كما يساعد على إعادة بناء الوقائع التاريخية بصورة أكثر دقة وموضوعية. غير أن نجاحه يظل مرتبطًا بقدرة الباحث على قراءة الوثائق قراءة نقدية واعية، ومقارنة معطياتها بمصادر أخرى لتجنب ما قد تتضمنه من أخطاء أو تحيزات.

المنهج الوثائقي ليس مجرد جمع للوثائق، بل هو منهج نقدي يقوم على فحص الوثيقة وتحليلها واستنطاقها للكشف عما تتضمنه من معطيات تاريخية، وهو ما يمنحه أهمية خاصة في دراسة التاريخ العثماني الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المادة الأرشيفية.

---

[36]– علامة، صليحة، 1993م، ص. 10.

[37]– المدني، أحمد توفيق، 1986م، ص. 110.

[38]– الزهار، أحمد شريف، 1980م، ص. 24.

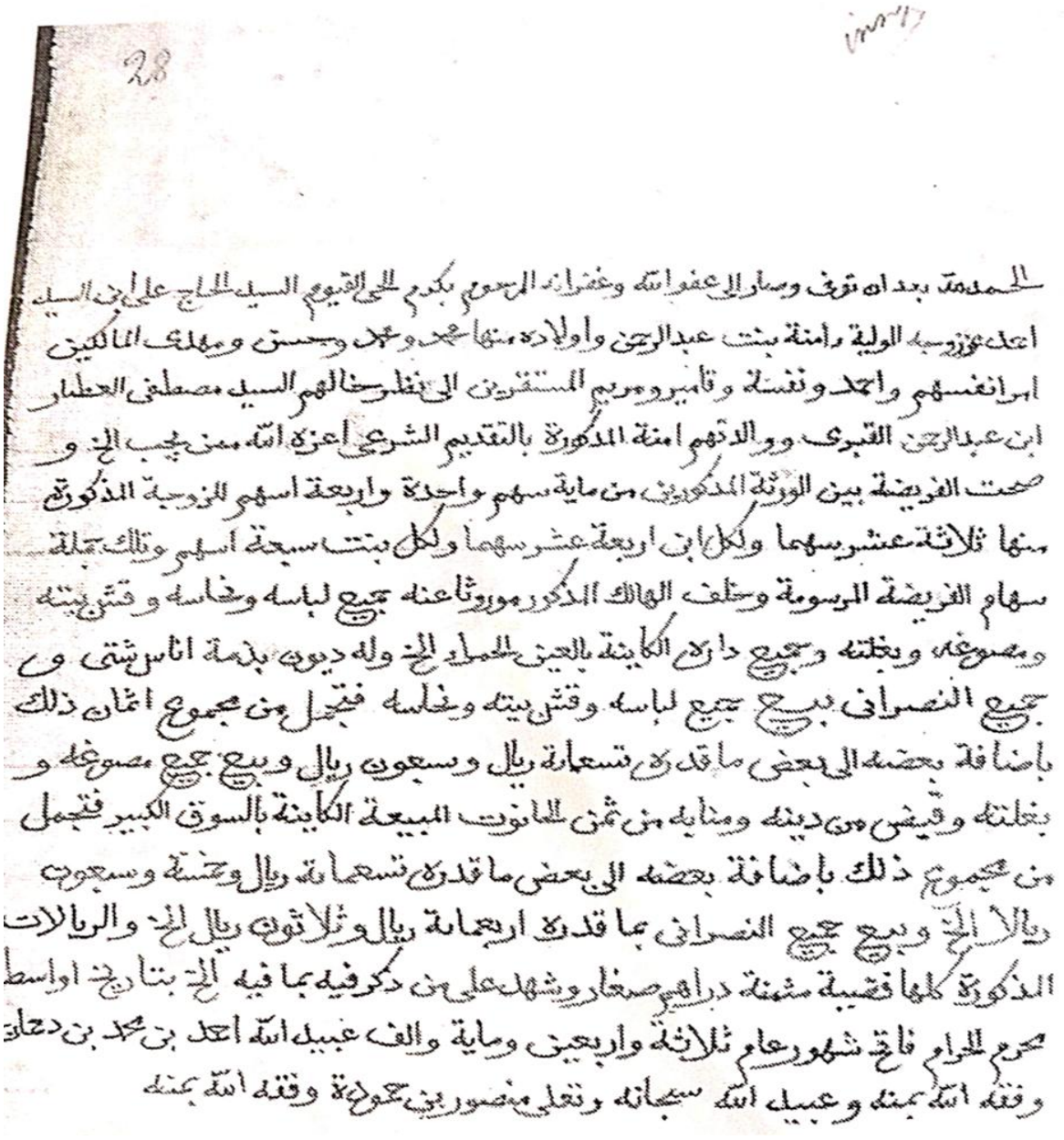
[39]– سعيدوني، ناصر الدين، 1988م، ص. 414.

حتى يتمكن الباحث من استغلال جيد وصحيح للوثيقة الأرشيفية لا بد عليه أن يكون عارفا بتقنية تحليل ودراسة الوثيقة حتى يستفيد منها استفادة جمة، خاصة بعد أن يعيد كتابتها بخط يده.

وفي الأخير يمكننا الخروج بجملة من التوصيات أهمها، ضرورة توجه الباحثين المهتمين بتاريخ مدينة الجزائر إلى رصيد المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، ونفض الغبار على الرصيد والكم الهائل الموجود هناك من الوثائق التي تخص تاريخ مدينة الجزائر وفحوصها والاستفادة منها والوصول إلى مقاربات تاريخية جديدة.

**الملاحق:**

**الملحق 01: تقسيم تركة لأحد المتوفين[40]**



**الوثيقة رقم 28:**

الحمد لله، بعد أن توفي و صار الى عفو الله و غفرانه المرحوم بكرم الحيّ القيوم،السيد الحاج علي ابن السيد أحمد و زوجه الولية آمنة بنت عبد الرحمان و أولاده منها: محمد و محمد و الحسين و المهدي المالكين أمر أنفسهم، وأحمد و نفسه و تامير و مريم المستقرين الى نظر خالهم السيد مصطفي العطار ابن عبد الرحمان التبري، و والدتهم آمنة المذكورة بالتقديم الشرعي أعزّه الله ممن يحب إلخ.

و صحت الفرضية بين الورثة المذكورين من مايـة سهم واحدة و أربعة أسهم، للزوجة المذكورة منها ثلاثة عشرة سهما، و لكل ابن أربعة عشرة سهما، لكل بنت سبعة أسهم، و تلك جملة سهام الفريضة المرسومة.

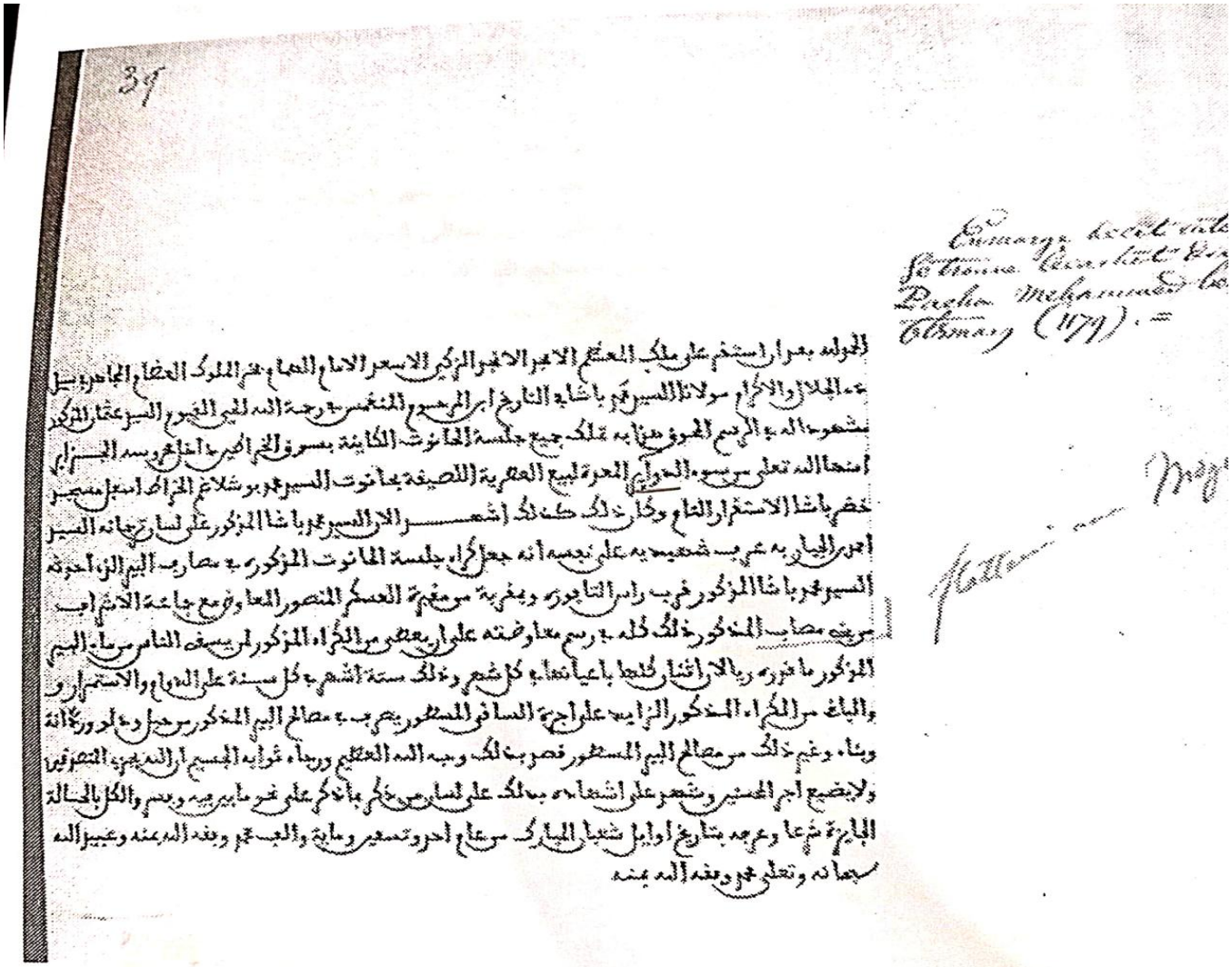
و خلف الهالك المذكور موروثاً عنه جميع لباسه و نحاسه و قش بيته و مصوغه و بغلته و جميع داره الكاينة بالعين الحمراء الخ، و له ديون بذمة أناس شتّى، و جميع النصراني و بيع جميع لباسه وقش بيته و نحاسه، فتجمل مجموع إثمانِ ذلك بإضافة بعضه إلى بعض قدره تسعمائة ريال، و بيع جميع مصوغه و بغلته.

و قبض من دينه و منابه من ثمن الحانوت المبيعة الكاينة بسوق الكبير، فتجمل من مجموع ذلك بإضافة بعضه إلى بعض ما قدره تسعمائة ريال وخمسة و سبعون ريالاً الخ، و بيع جميع النصراني بما قدره أربعمائة ريال و ثلاثون ريال الخ، و الريالات المذكورة كلها فضية مثمنة دراهم صغار، و شهد على من ذكر فيه بما فيه الخ.

بتاريخ أواسط محرم الحرام فاتح شهور عام ثلاثة و أربعين و ماية و ألف.

عبيد الله أحمد بن محمد بن دحمان وفقه الله بمنه، و عبيد الله سبحانه و تعالى منصور بن حمودة وفقه الله بمنه.

**الملحق 02: وثيقة تمثل أوقاف الداي محمد عثمان باشا على بئر بالقرب من رأس تافورة[41]**



[41]– المكتبة الوطنية الجزائرية –الحامة–، قسم المخطوطات، ملف 2، مجموعة 3205، وثيقة 39.

**الوثيقة رقم 39:**

الحمد لله، بعد ان استقر على ملك المعظم الأمجد الأفخر التركي الأسعد الإمام الهمام، فخر الملوك العظام، المجاهد في سبيل الجلال و الإكرام مولانا السيد محمد باشا في التاريخ ، ابن المرحوم المنغمس في رحمة الله الحي القيوم السيد عثمان المذكور مشهودا له في الرسم هذا به تملك جميع جلسة الحانوت الكاينة بسوق الخراطين، داخل محروسة الجزاير أمنها الله تعالى من سوء الدواير المعدة لبيع العصرية اللصيقة بحانوت السيد محمد بوشلاغم الخراط أسفل مسجد خضر باشا الاستقرار التام ، و كان ذلك كذلك أشهد الآن السيد محمد باشا المذكور على لسان ترجمانه السيد أحمد بن الجبارية ، عرف شهديه على نفسه أنه جعل كراء جلسة الحانوت المذكورة في مصارف البير الذي أحدثه السيد محمد باشا المذكور ، قرب رأس النافورة و بمقربة من مقبرة العسكر المنصور المعاوض مع جماعة الأشراف [م.ك.غ.م] مصاب مذكور، و ذلك كله في رسم معاوضته على أن بعض من الكراء المذكورة لمن يسقه الناس من البير المذكور ما قرره ريالا اثنان كلها بأعيانها في كل شهر ، و ذلك ستة أشهر في كل سنة على الدوام و الاستمرار، و الباقي من الكراء المذكور الزايد على أجرة الساقي المسطور ، يصرف في مصالح البير المذكور في حبل و دلو [م.ك.غ.م] و بناء و غير ذلك من مصالح البير المسطور، نصر بذلك وجه الله العظيم و رجاه و ثوابه الجسيم أن الله يجزي المتصدقين و لا يضيع أجر المحسنين و شهد على إشهاده بذلك على لسان من ذكر على نحو ما بين فيه [م.ك.غ.م] و الكل بالحالة الجايزة شرعا .

و عرفه بتاريخ أوائل شعبان المبارك من عام واحد و تسعين و مائة و ألف.

و عبيد الله سبحانه و تعالى محمد وفقه الله بمنه

محمد وفقه الله بمنه

## قائمة البيليوغرافيا:

1. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 07.
2. الملف 02، المجموعة 3205، الوثيقة 28، 39. المكتبة الوطنية الجزائرية-الحامة-، قسم المخطوطات.
3. بركات مصطفى، 2005م، الألقاب والوظائف العثمانية من خلال الاثار والوثائق والمخطوطات، دار غريب للنشر والتوزيع.
4. توفيق المدني أحمد، 1986م، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766م-1791م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
5. حلاق حسان، بدون تاريخ، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة بين النظرية والتطبيق، بدون مكان النشر.
6. حماش خليفة، 2012م، كشاف وثائق من تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة.
7. حمزة ميمونة ميرغني، 2011م، دراسات في منهجية البحث التاريخي، مراجعة وتحقيق محمود حرب اللصاصمة، ط. 01، دار الخليج، عمان.
8. رستم أسد، 2015م، مصطلح التاريخ، ط. 01، مركز التراث للبحوث والدراسات، القاهرة.
9. الزهار أحمد شريف، 1980م، مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
10. سعد الله أبو القاسم، 1998م، تاريخ الجزائر الثقافي (1500م-1830م)، ج. 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
11. سعداوي إبراهيم، 2023م، دروس منشورة على منصة مودل، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة. الرابط: https://shs.univ-bouira.dz/wp-content/uploads/2020/04 المتصفح بتاريخ 10-02-2023.
12. سعيدوني ناصر الدين، 1988م، "مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، 03، 02، ص ص. 110-115.
13. سعيدوني ناصر الدين، 2000م، أساسيات منهجية التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر.
14. سعيدوني ناصر الدين، 2009م، ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط. 02، دار البصائر، الجزائر.
15. الصباغ ليلى، 1998م-1999م، دراسة في منهجية البحث التاريخي، ط. 08، منشورات جامعة دمشق.
16. طه عبد الواحد ذنون، 2004م، أصول البحث التاريخي، ط. 01، دار المدار الإسلامي، لبنان.
17. عبد العزيز سامح سعيد، 2017م، التوثيق في البحث العلمي، بدون مكان الطبع.

**18.** عبد القادر علي حليمي، 1972م، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط. 01، بدون مكان الطبع.

**19.** عبد القادر نور الدين، 1965م، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، كلية الآداب الجزائرية، الجزائر.

**20.** عثمان حسن، 2000م، منهج البحث التاريخي، ط. 08، دار المعارف، القاهرة.

**21.** علامة صليحة، 1993م، الأوبئة والمجاعات بالجزائر في الفترة العثمانية (1792م-1830م)، مذكرة سنة أولى ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

**22.** غطاس عائشة، 1997م، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني"، مجلة إنسانيات، 03، ص ص. 12-31.